



دراسة جدوى لمشروع

إنشاء مركز اسنان في محافظة النجف

الباحثة: زهراء اياد عواد

أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة / قسم الاقتصاد

المستخلص

تعد دراسات الجدوى لأي مشروع خطوة مسبقة لها أهميتها الكبيرة والحاسمة، حيث يعتمد على مخرجاتها متخذو القرار الاستثماري في المصادقة على المشروع قيد الدراسة أو رفضه، وفكرة المشروع تتلخص بإنشاء مركز اسنان متكامل ذو مستوى متميز في محافظة النجف الاشراف متكون من طابقين بمساحة 300م² يضم خمس غرف (التقييم، الزراعة، الحشوات بأنواعها، التنظيف والتبييض، الفحص) بالإضافة الى غرفة تحتوي عل جهاز اشعة متطور. والغرض الاساسي من تبني الفكرة هو للمساهمة في توفير بيئة طبية عالية المستوى في المحافظة والتقليل من الازدحام على المستشفيات والمراكز الصحية بالإضافة إلى أن تنفيذ هذا المشروع سيسهم في جذب السياحة العلاجية للمرضى إلى النجف الاشراف للعلاج من مختلف المحافظات لوجود الجهات الطبية عالية المستوى في المحافظة.

Abstract

The feasibility studies for any project is a preconceived step of great and decisive importance, as it depends on the outputs of the investment decision-makers in approving or rejecting the project under study, and the idea of the project is to establish an integrated dental center of a distinguished level in the province of Al-Najaf consisting of two floors with an area of 300 square meters and includes five rooms (Orthodontics, implants, all kinds of fillings, cleaning and bleaching, examination) in addition to a room containing an advanced X-ray machine. The main purpose of adopting the idea is to contribute to providing a high-level medical environment in the governorate and reduce congestion on hospitals and health centers in addition to that the implementation of this project will contribute to attracting medical tourism for patients to Najaf for treatment from various governorates due to the presence of high-level medical authorities in the governorate.

اولاً: المقدمة

تعد دراسات الجدوى من الموضوعات التي نالت اهتماما كبيرا على المستوى النظري والتطبيقي لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ يمثل الهدف النهائي لها بالوصول الى قرار استثماري رشيد. ان لدراسة الجدوى الاقتصادية دور بارز في نجاح المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، فمن خلال هذه الدراسة يتم اتخاذ القرار الاستثماري بقبول المشروع أو رفضه، كما وتعد مدخلا منطقيا في صناعة القرار الاقتصادي السليم. وعليه فان اعداد دراسات جدوى لمشاريع القطاع الصحي الذي يشكل مفصلا مهما من مفاصل القطاعات الخدمية هو امر في غاية الاهمية نظرا للخدمات التي يقدمها هذا القطاع للمجتمع، فالصحة هي احدى الركائز الثلاث المهمة (الصحة، الأمن، التعليم) لأي مجتمع يريد التطور



والازدهار , لذا فان القطاع الصحي في العراق عموما وفي محافظة النجف الاشرف خصوصا شأنه شأن القطاعات الاخرى بحاجة ماسة للتنمية وإعادة الأعمار , والنهوض بجميع مفاصله وعليه فأننا بحاجة ملحة لتطوير هذا القطاع وزيادة خدمات الرعاية الصحية والطبية من اجل تعويض النقص الذي يعاني منه المجتمع العراقي في هذا القطاع المهم , وان يكون هناك دور فاعل للقطاع الخاص في هذا المجال مقارنة بالخدمات الصحية والطبية المقدمة في البلدان المجاورة وبلدان اخرى مثل (لبنان , الاردن) .

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من كونه يسعى إلى دراسة دور المشروع المزمع اقامته في سد حاجة محافظة النجف الاشرف من المراكز الطبية التخصصية للأسنان مع ضرورة مراعاة البيئة الصحية ورعاية المجتمع وكفالة سلامتهم مع التطور الحضري وازدياد عدد السكان وارتفاع مستويات المعيشة هذا من جانب, وإيجاد السبل الكفيلة بالمحافظة على البيئة والصحة مع تعظيم دور المؤسسات الصحية وتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية من جانب آخر , وإنشاء مراكز صحية مرشدة للمجتمع.

مشكلة البحث

ان جوهر مشكلة البحث يكمن في ان المراكز الصحية لطب الاسنان في محافظة النجف الاشرف تواجه زخما كبيرا من المراجعين المرضى بسبب قلة تلك المراكز وقلة التجهيزات الطبية، فضلا عن زيادة اعداد السكان في محافظة النجف الاشرف .

هدف البحث

يهدف الى تسليط الضوء على مشروع مقترح لإنشاء مركز اسنان خاص في محافظة النجف الاشرف من خلال التعرف على ماهية دراسات الجدوى وأهميتها، واقامة دراسة جدوى للمشروع المزمع انشاءه (مركز طبي للأسنان).

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفاده انه على الرغم من وجود مراكز صحية للأسنان تابعة للقطاع العام واخرى تابعة للقطاع الخاص في المحافظة الا انها ما تزال لا تواكب الزيادة في اعداد المراجعين المرضى .

منهجية البحث

اعتمدت الباحثة الجمع بين المنهج التحليلي الوصفي والذي يعد الأسلوب الأفضل للوصول الى النتائج وتحليلها وتفسيرها , واستعمال المؤشرات الكمية لتحليل معطيات دراسات الجدوى للمشروع المزمع انشاءه.

ثانيا: دراسة الجدوى الاقتصادية: اطار نظري

تعد دراسة الجدوى الاقتصادية من بين الأمور الأساسية والمهمة والتي تحظى باهتمام الحكومات والشركات الخاصة في هذا المجال والاقتصاديين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فهي خطوة استباقية ذات اهمية كبرى لأي مشروع، اذ يعتمد المستثمرون على مخرجاتها في اتخاذ القرار النهائي بإقامة المشروع او رفضه. لذا وجب التعرف على مفهوم دراسات الجدوى وخصائصها والمراحل التي تمر بها.



تعد دراسات الجدوى من الموضوعات التي نالت اهتماما كبيرا على المستوى النظري والتطبيقي لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، اذ يتمثل الهدف النهائي لها بالوصول الى قرار استثماري رشيد. وقد تباينت وجهات نظر المختصين في اعطاء تعريف موحد لمفهوم دراسات الجدوى، الامر الذي ادى الى احتماله لأكثر من تفسير وتعريف، اذ يجد العديد من المختصين صعوبة في تحديد مفهوم متفق عليه لدراسات الجدوى وذلك لتشعب وتعقد المضمون. وعليه تعددت التعاريف المختصة بهذا المجال ويمكن تحديد المقصود بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما بانها تلك الاساليب العلمية المحددة والمستخدمه في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة، وتحليلها بهدف التوصل الى نتائج قاطعة على مدى صلاحية المشروع الاقتصادي موضع الدراسة من عدمه⁽¹⁾. تعرف ايضا بانها (كل الدراسات التي تتعلق بالفرصة الاستثمارية بمراحلها المختلفة منذ ان كانت فكرة حتى الوصول الى القرار النهائي وقبول الفكرة باعتبارها مبررة اقتصاديا او رفض هدف الفكرة اذا كانت غير مبررة اقتصاديا)⁽²⁾.

ويرى اخرون ان دراسة الجدوى تعرف بانها " الفرص الاستثمارية المحددة والتي لا بد من اجراء تحقيق أولي لها يسمى دراسة الجدوى"⁽³⁾. وتعرف دراسة الجدوى على أنها دراسة تتضمن الدراسات القانونية والتسويقية والمالية والاقتصادية كافة التي توفر البيانات المساعدة لمتخذي القرار الاستثماري في اتخاذ القرار بما يحقق هدف⁽⁴⁾.

ومما تقدم يمكن القول ان دراسة الجدوى الاقتصادية هي دراسة كافة الامكانيات المالية والبيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمعرفة جدوى تنفيذ المشروع من جميع النواحي سواء كان مشروع عام أو خاص وتبنى على اسس علمية يتم اجرائها من قبل المختصين.

ان الغرض من دراسة الجدوى الاقتصادية لبيان احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي، وذلك في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر، وبالتالي فإن دراسة الجدوى الاقتصادية تُعد أداة عملية تُجنب المشروع المخاطر وتحمل الخسائر، من خلال تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، وبما يساعد السياسة الاقتصادية على تقرير السياسات والحوافز الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ تلك الفرص، كما تسهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى الوطني، وتعد وسيلة عملية تساعد أصحاب رؤوس الأموال على اتخاذ القرار السليم، وفي نفس الوقت تعد ايضا وسيلة عملية لإقناع مراكز وهيئات التمويل المحلية والإقليمية والدولية بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط الملائمة، فضلا عن اسهام دراسة الجدوى في عملية تقييم المشروعات المقترحة موضوع الدراسة وفقاً لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة قدر الإمكان عن التقييمات الشخصية والعشوائية⁽⁵⁾.

كما تكمن اهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمستثمر الفرد في المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة لديه وترتيبها، في ضوء نتائج دراسات الجدوى والتي تعتبر كمرشد للمستثمر الفرد يمكنه إتباعه خلال مراحل تنفيذ المشروع، بحيث يمكن الرجوع الى تلك المعلومات والنتائج في مختلف مراحل التنفيذ⁽⁶⁾. اما بالنسبة للبنك فهناك حاجة ماسة لتعرف البنك على ظروف واحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع المقترح من خلال المعلومات المتاحة، لغرض تأكد البنك من جدوى القرض



اقتصاديا وعدم الاكتفاء بالنظر الى سجلات الماضي فقط ولكن باستخدام اساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل الموازنات التخطيطية وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقييم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض في المستقبل ودرجة التأكد من امكانية استرداده في موعد استحقاقه⁽⁷⁾.

ثالثا: خصائص دراسة الجدوى

إن المكانة التي تحتلها دراسات الجدوى في عمليات صناعة القرارات الاستثمارية والتمويلية تجعلنا نتوقف عند ماهية هذه الأداة من خلال التعرف على خصائصها والتي تبرز جوانب في غاية الأهمية، إذ يمكن القول بأن هذه الدراسات تعد لازمة وضرورية لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها، إذا نجدها مطلوبة للمشروعات العامة والمشروعات الخاصة، وفي المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية ايضاً، كما يتوقف حجم هذه الدراسات وتكلفتها على حجم المشروع وطبيعة حجم الاموال المستثمرة فيه. وتتلخص اهم خصائص دراسة الجدوى في النقاط الاتية⁽⁸⁾:

1. انها مجموعة متكاملة من الدراسات المتسلسلة في مراحل متتالية ومتتابعة وفي كل مرحلة يتم دراسة جانب معين باستخدام مجموعة من الاساليب والادوات التحليلية اعتمادا على نوع الدراسة.
2. تختلف نوعية الخبرات الفنية المطلوبة من مرحلة الى اخرى اضافة الى وجود ارتباط وثيق بين مراحل الدراسة حيث في نهاية كل مرحلة يتم قبول الانتقال للمرحلة الاخرى او الرفض.
3. يترتب اي خطأ في اي مرحلة من مراحل دراسة الجدوى الى وجود خطأ في بقية المراحل.
4. تكون دراسة الجدوى التفصيلية باهظة الثمن لذا توجب اجراء دراسة اولية تمهيدية.
5. العنصر الانساني عامل مهم لكل مرحلة من دراسة الجدوى وكذلك بالنسبة لمتخذي القرار.
6. ان قرارات دراسة الجدوى تتعلق بالمستقبل فهي تتم في مواجهة حالات المخاطرة وعدم التأكد.

رابعا: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

ان كل مشروع يمر بدورة تتكون من مجموعة مراحل متداخلة ومتفاعلة تبدأ من كون المشروع فكرة استثمارية الى ان تنتهي باتخاذ القرار الخاص بإنشائه وتشغيله ومتابعة وتقييم ادائه وتمثل دراسة الجدوى مرحلة اساسية في هذه الدورة ويمكن تحديد خطوات تحليل جدوى المشروع في المراحل التالية:

1. مرحلة دراسة الجدوى الاولى

بعد مرحلة دراسة الفرص الاستثمارية والتوصل إلى فكرة مشروع معين تبدأ المرحلة الثانية من مراحل دراسة الجدوى بإجراء دراسة جدوى تمهيدية على فكرة المشروع التي تم التوصل إليها، إذ تتم هذه الدراسة من قبل المستثمر نفسه أو من قبل مكاتب الدراسات التي تمتلك الخبرة والاختصاص في هذا المجال، إذ تتجلى أهمية إجراء دراسة تمهيدية للمشروعات التي يتم اقتراحها في المرحلة السابقة في التأكد من عدم وجود معوقات جوهرية أمام المشروعات المقترحة. وكذلك استبعاد بعض المشروعات التي يثبت وجود معوقات في اقامتها؛ للوصول الى المشروع أو المشروعات المقترحة التي تستحق إجراء دراسات جدوى تفصيلية لها، وكذلك تعد هذه المرحلة بمثابة دراسة استكشافية لكافة الأوضاع والظروف كافة التي يمكن بها اتخاذ قرار بالدخول الى مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية أو التحول إلى دراسة فرصة استثمارية جديدة⁽⁹⁾.



وبصورة عامة تهدف دراسة الجدوى المبدئية الى الاختيار والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المقترحة لتحديد المشروع، الذي يجب عمل دراسة تفصيلية له حيث يتم بها عرض معلومات تساعد على إجراء دراسة الجدوى التفصيلية أو استبعاد المشروع الاستثماري المقترح تمهيدا للبحث عن فرص استثمارية جديدة وأفكار أخرى جديدة.

2. مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية

تبدأ مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع في حال كانت الدراسة المبدئية أو التمهيدية مشجعة وإيجابية بمعنى أن هناك جدوى من إقامة المشروع المقترح، فهي دراسة لجوانب المشروع الاستثماري جميعها البيئية والقانونية والتسويقية والتمويلية والتجارية والاجتماعية ويتم بها اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع ، إذ تعد هذه المرحلة أهم مراحل دراسة الجدوى وأدقها، لأنها الأساس في اتخاذ القرار الاستثماري بإنشاء المشروع أو التخلي عنه أو تأجيله لمرحلة لاحقة وبحسب هذا ينبغي أن تقوم بهذه الدراسة جهة استشارية متخصصة وتمتلك الخبرة الجيدة في هذا المجال؛ لضمان الحصول على دراسة دقيقة يمكن الاعتماد عليها من جهة ولتوفير الوقت والتكاليف من جهة أخرى وأهم مكونات دراسة الجدوى التفصيلية متكونة مما يأتي :

أ- دراسة الجدوى البيئية: تعد دراسة الجدوى البيئية أهم مداخل دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع التي يجب القيام بها و تعد الأساس الذي تعتمد عليه الدراسات اللاحقة سواء كانت قانونية أم تسويقية أم فنية أم مالية⁽¹⁰⁾، إذ تتجه هذه الدراسة في جانبها التحليلي إلى محاولة التعرف على الأثر الذي يخلفه المشروع على البيئة سواء كان هذا الأثر ايجابياً أم سلبياً؛ لغرض العمل على تقليصه أو الحد منه إذا كان سلبياً للمشروع وتعظيم الآثار الايجابية و ينبغي التعرف على أثر البيئة في المشروع؛ لأن المشروع عبارة عن نظام مفتوح يؤثر في البيئة ويتأثر بها ومن الواضح أن كل مشروع استثماري يرتبط بصورة مباشرة بالبيئة التي يقيم عليها إذ يقوم باستيراد مجموعة معينة من المدخلات لعملياته الانتاجية من بيئته ويقوم بتحويلها الى مخرجات يتم تصديرها لذات البيئة مرة أخرى⁽¹¹⁾.

ب- دراسة الجدوى القانونية : يقوم بإعداد هذه الدراسة الخبراء والمختصون في مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار؛ لغرض دراسة الشكل القانوني المناسب والامثل للمشروع الاستثماري وتحديد، والذي ينسجم مع طبيعة المشروع وأهدافه وحجمه وطبيعة نشاطه، إذ تهتم دراسة الجدوى القانونية بدراسة التشريعات والقوانين والقرارات التي لها علاقة بالمشروع مثل التشريعات الخاصة بالعمل والتأمين الاجتماعي والتشريعات الخاصة بالضرائب والجمارك⁽¹²⁾.

ت- دراسة الجدوى التسويقية: تعد مرحلة دراسة الجدوى التسويقية مرحلة مهمة وأساسية عند اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع وتحتل أولوية مطلقة ومكانة متميزة كونها تعد الخطوة المهمة لاستكمال الخطوات الأخرى في إعداد دراسة الجدوى إذ تسعى هذه الدراسة إلى التأكد من وجود طلب كاف على منتجات المشروع المزمع إنشاؤه وكذلك التأكد من وجود سوق لتصريف منتجات المشروع ليتم تحديد الكميات التي يمكن انتاجها خلال العمليات الانتاجية للمشروع ولا تقتصر أهمية دراسة الجدوى التسويقية على تحديد أو تقدير الطلب لمنتجات المشروع المزمع إنشاؤه فحسب بل أنها تعد الأساس في تحديد



الطاقة الإنتاجية للمشروع وما يرتبط بذلك من تقدير للتكاليف المتوقعة، و تظهر أهميتها في رسم السياسة الترويجية والتسويقية للمنتج ومعرفة الطرائق المناسبة للوصول المنتج الى المستهلك⁽¹³⁾.

ث- دراسة الجدوى الفنية : تعد دراسة الجدوى الفنية للمشروع ركنا أساسيا ومهما من أركان دراسة الجدوى الاقتصادية إذ تعتمد الدراسة المالية أو التجارية و الاجتماعية على نتائج الدراسة الفنية، إذ لا يمكن اجراء تلك الدراسات من دون وجود الدراسة الفنية للمشروع ، وتعتمد الدراسة الفنية بصورة أساسية على البيانات والمعلومات التي تم الوصول اليها في الدراسة التسويقية للمشروع وبحسب هذا تعد دراسة ذات اتجاه تكاملي وكذلك تمثل مخرجاتها مدخلات اساسية للدراسة التجارية للمشروع⁽¹⁴⁾. وبصورة عامة يقصد بالدراسة الفنية للمشروع ذلك الجزء الفني والتقني من دراسة الجدوى التفصيلية، الذي يهتم بتحديد الاحتياجات اللازمة لإنشاء المشروع وتشغيله كافة من (أرض ومباني، ومكائن ومعدات، وأيدي عاملة، ومواد خام، وأثاث وتجهيزات أخرى) للوصول الى تقدير التكاليف المصاحبة لإنشاء المشروع وكذلك الوصول الى البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد دراسات الجدوى اللاحقة (تجارية واجتماعية) وتقييم المشروع بشكل نهائي⁽¹⁵⁾.

ج- دراسة الجدوى المالية : تعمل هذه الدراسة على ترجمة نتائج الدراسات الاخرى الى تقديرات مالية، وتضم هذه الدراسة تكاليف المشروع الاستثمارية والعوائد السنوية على مدى عمر المشروع المتوقع وتحدد كيفية تمويل المشروع ومن ثم تقييم نتائج هذه الدراسة بمفهوم التدفقات النقدية. وتعنى هذه الدراسة بالجانب التمويلي للمشروع المراد اقامته كما تعنى في اعداد التمويل الامثل له. وتعتبر الخطوة التي تعقب دراسة الجدوى التسويقية و الجدوى الفنية حيث حددت التكاليف النقدية الداخلة (الايادات) والتكاليف النقدية الخارجة (التكاليف) خلال عمر المشروع . وهي مرآة تعكس مدى جدوى المشروع بصورة دقيقة فيما يخص المركز المالي واقتصاديات تشغيل المشروع قبل تنفيذه وتحديد ما يتطلب من اعداد الجداول التي تبين المنافع المالية والتكاليف التي يتحملها اصحاب المشروع والتي تبين في النهاية صافي التدفقات النقدية خلال سنوات عمره الافتراضي والتي تعتبر اساسا لتقييم المشروع الاستثماري⁽¹⁶⁾.

3. مرحلة اتخاذ القرار في المشروع الاستثماري

بعد ان يكمل فريق العمل المختص مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع المقترح بكل انواعها يتم تحويل هذه الدراسة مع كافة بياناتها من خرائط ومخططات وملاحق الى الجهة المتخذة للقرار سواء مؤسسة او فرد للنظر في المشروع واتخاذ القرار سلبا او ايجابا. فاذا كان القرار ايجابيا ينتقل المشروع من مرحلة ما قبل الاستثمار الى المرحلة التالية المعروفة بمرحلة الاستثمار ومن ثم البدء بإجراءات رصد المبالغ اللازمة بتنفيذ المشروع ومن ثم المباشرة بالتنفيذ. اما اذا كان القرار سلبا فهذا يعني بقاءه معلقا او مؤجلا عن التنفيذ الى فترة غير معلومة وبذلك خسارة الجهة التي كان من المقدر ان تستفيد من المشروع كل التكاليف بدءا من الفكرة الاولى وانتهاء بدراسة الجدوى التفصيلية⁽¹⁷⁾.

خامسا: النموذج التطبيقي لدراسة جدوى لمشروع إنشاء مركز اسنان في محافظة النجف الاشرف

ان نجاح المشاريع الاستثمارية تعتمد بالدرجة الاساس على النتائج النهائية المستوحاة من تطبيق معايير دراسة الجدوى للمشروع المزمع اقامة، وفي ضوء تلك البيانات يتم اتخاذ القرار الاستثماري بشأن انشاء المشروع والمضي قدماً في تنفيذه او رفض المشروع، والعمل على اقتراح مشروع جديد اخر. وقبل البدء



في اعطاء وصف المشروع وتطبيق معايير الربحية التجارية لابد من سرد نبذة موجزة عن واقع المراكز الصحية والتخصصية للأسنان في محافظة النجف الاشرف والتي سوف ينشأ فيها المشروع المقترح. على الرغم من تبني وزارة الصحة نظاما صحيا في جميع المحافظات بشكل عام ومحافظة النجف بشكل خاص يعتمد على الرعاية الصحية الأولية كركيزة اساسية في تقديم الخدمات الصحية على وفق معايير الجودة باعتبارها مستوى الخدمات الاول المقدم للمواطن مع ضمان تكامل الخدمات مع مستويات تقديم الخدمة كافة، فضلا عن التزام وزارة الصحة بتعيين واستقطاب جميع خريجي الجامعات والمعاهد الطبية والصحية للعمل في المؤسسات الصحية. الا انه لاتزال هناك تجمعات من الاقضية والنواحي وبعض الاحياء السكنية في المحافظة تعاني من نقص في خدمات الرعاية الصحية الأولية وبالأخص مراكز الاسنان التخصصية. وربما يكون احد اسبابها الزيادة السكانية لتحول دون الوصول الى الاكتفاء التام⁽¹⁸⁾. فقد بلغ عدد سكان محافظة النجف حسب اسقاطات عام 2019 الى ما يقارب 1.5 مليون نسمة، يعيش 71% منهم في الحضر، والبقية (29%) في الريف⁽¹⁹⁾. بالمقابل بلغ عدد المؤسسات الصحية للأسنان ضمن الرقعة الجغرافية لمحافظة النجف الاشرف حسب الجدول الاتي:

جدول (1) عدد المؤسسات الصحية بالنجف الاشرف لعام 2019

المؤسسات المحافظة	المستشفيات	طبيب اسنان	العيادات الطبية الشعبية	مراكز صحية اولية	مركز صحي للأسنان
النجف	18	576	14	50	1
العراق	416	11997	339	1336	53
النسبة	4.3	4.8	4.1	3.7	1.9

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على: المجموعة الاحصائية السنوية، ص 427-440. نلاحظ من الجدول اعلاه انخفاض عدد المؤسسات الصحية العامة والتخصصية قياسا بإعداد سكان محافظة النجف الاشرف، اذ بلغ عدد المراكز الصحية الأولية والمنتشرة في جميع ارجاء محافظة النجف 50 مركز صحي، وهذه المراكز على الرغم من احتوائها على وحدة تخصصية للأسنان الا انها لا تستطيع مواكبة الاعداد المتزايدة من المراجعين المرضى، فضلا عن ذلك يوجد مركز صحي للأسنان تخصصي واحد في محافظة النجف وهو ايضا لا يستوعب اعداد المرضى المراجعين. والجدول الاتي يوضح اعداد المراجعين المرضى

جدول (2) اعداد المرضى المراجعين لمراكز الاسنان في النجف الاشرف لعام 2019

السنة المؤسسة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المراكز التخصصية	609	485	597	660	484	466	333
شعب الاسنان	65324	73475	76807	67820	63833	73847	113865

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: بيانات دائرة صحة النجف.

ان توفر بيانات ومعلومات ومؤشرات موثوقة ومعتمدة عن مختلف المسارات الصحية تمكن الادارات العليا الصحية من الوقوف على ما تقدمه منظماتهم من خدمات وما قد يطرأ عليها او يشوبها من خلل او ما تدعو اليه الحاجة من انشاء مراكز صحية تخصصية اضافية، فيتخذ بشأنها القرار الصائب من



قبل تلك الادارات والمخططين واصحاب القرار على اختلاف مستوياتهم والذين تقع في مسؤولياتهم تحسين وتطوير الجانب الصحي⁽²⁰⁾.

بعد التعرف على الواقع الصحي والتخصصي لمراكز الاسنان في محافظة النجف الاشرف، سوف نتطرق وبشكل مفصل الى وصف المشروع المقترح واهم المعايير المستخدمة في الحصول على نتائج التدفقات النقدية وتحديد مقدار العوائد والخسائر.

1. توصيف المشروع

هو مجمع طبي يتكون من طابقين مساحته 300م² يتضمن الطابق الاول غرفة استقبال المراجعين المرضى (السكرتارية والمحاسب) وغرفة الفحص وغرفة الحشوات بالإضافة الى غرفة الاشعة، اما الطابق الثاني فيحتوي على غرفة الزراعة والقلع وغرفة التقويم بالإضافة الى غرفة تنظيف الاسنان والتبييض. علما ان البناية تم استئجارها لمدة عشرين سنة في حي السعد حيث تعتبر منطقة حيوية من ناحية كثرة وجود العيادات الطبية والصيدليات فضلا عن وجود الكثير من المجمعات التجارية وهو مكان مكتظ بالسكان.

2. الاثر البيئي للمشروع

يتميز هذا المشروع بانه لا يحتوي على مخلفات جدا كبيرة حيث تشكل نفايات العناية الصحية تحدياً للمهتمين بالصحة العامة وشؤون مكافحة العدوى، إذ تعد نحو 20 % من نفايات الرعاية الصحية خطرة وتشكل تهديداً للبيئة المحيطة. وعلى الرغم من الحقيقة بأن نفايات عيادات الأسنان محدودة الخطورة، إلا أنها تشكل مصدراً مؤذياً للبيئة والإنسان إذا لم يتم التعامل معها بالشكل المناسب.

3. الاثر القانوني للمشروع

المشروع متوافق مع التعليمات والتشريعات الخاصة بالقانون العراقي حسب المادة السادسة قانون 46 لسنة 1987 والمادة الثامنة والمادة الخامسة والعشرون والمادة الثامنة والعشرون والمادة الخامسة عشر لنفس القانون 46 والسنة 1987 وحسب تعليمات رقم 14 لسنة 1983 بموجب قانون الصحة العامة رقم 9 لسنة 1981 الشروط الواجب توفرها في محل ممارسة الاسنان استنادا لأحكام المادة 89 من قانون الصحة العامة .

4. الدراسة الفنية والمالية للمشروع

وتشمل هاتين الدراستين للمشروع تحديد احتياجات المشروع من المواد الخام والأيدي العاملة ومستلزمات الانتاج الأخرى، فضلا عن تخمين راس المال الثابت ورأس المال المتغير والايادات المتوقعة الحصول عليها من انشاء هذا المشروع. والجدول الاتية توضح ذلك.

جدول (3) التكاليف الكلية الثابتة

ت	التفاصيل	الكلفة
1	المكانن (المولدة)	25000000
2	المعدات (الاجهزة الطبية)	69625000
3	كلف الاثاث	20480000
4	الكلفة المعنوية	12000000
المجموع		127105000



جدول (4) التكاليف التشغيلية

ت	التفاصيل	المبلغ النهائي السنوي
1	اجور الاطباء	92400000
2	اجور العاملين	57600000
3	مبلغ ايجار البناية السنوي	6000000
4	كلفة المواد الطبية	23358000
5	كلفة الادوات الطبية	8875000
	المجموع	188233000

جدول (5) الايرادات الكلية المتوقعة

الايرادات	السعر (بالدينار العراقي)	اعداد المراجعين (المرضى)*	الدخل الشهري	اعداد المراجعين (المرضى)	الدخل السنوي
الفحص (للفكين كامل)	10000	60	600000	720	7200000
التنظيف للفكين كامل	50000	22	1100000	264	13200000
التبييض العادي (للفكين كامل)	100000	12	1200000	144	14400000
التبييض بالليزر (للفكين كامل)	120000	5	600000	60	7200000
الحشوات العادية (للسن الواحد)	50000	24	1200000	288	14400000
الحشوات الضوئية (للسن الواحد)	75000	20	1500000	240	18000000
حشوات الجذور (للسن الواحد)	200000	12	2400000	144	28800000
القلع العادي (للسن الواحد)	25000	30	750000	360	9000000
القلع الجراحي (للسن الواحد)	400000	2	800000	24	9600000
الاشعة (للفكين)	10000	18	180000	216	2160000
الزراعة (للسن الواحد)	700000	10	7000000	120	84000000
التقويم (للفك الواحد)	750000	8	6000000	96	72000000
المجموع	2490000	224	23330000	2688	279960000

المصدر: تم تقدير اعداد المراجعين (المرضى) بناء على مقابلات مع مدراء مراكز اسنان في النجف الاشرف.

سادسا: المعايير المستخدمة ونتائج دراسة جدوى المشروع

تستخدم في الغالب معايير دراسة الجدوى لغرض تقويم المشروع الاستثماري بهدف الحصول على نتائج نهائية لاتخاذ القرار بقبول المشروع او رفضه من قبل المستثمر، او يكون لدى المستثمر وسيلة للمفاضلة بين المشاريع المقترحة بحيث يمكنه من ترتيب هذه المشاريع حسب افضليتها. سوف يتم استخدام المعايير الاقتصادية الاتية:

1. معيار صافي الارباح السنوية (الايراد السنوي) = الايرادات الكلية للمشروع / الكلفة التشغيلية للمشروع

$$\text{معيار صافي الارباح السنوية (الايراد السنوي)} = 279960000 - 188233000 = 91727000$$

2. فترة الاسترداد

يهدف هذا المعيار الى قياس الوقت اللازم للمشروع ليسترد المستثمر جملة استثماراته من خلال صافي العوائد النقدية السنوية، وعليه فان مدة الاسترداد تتمثل في عدد السنوات التي يستطيع المشروع خلالها



ان يجمع الايرادات النقدية الصافية والتي تكفي لتغطية قيمة استثمارات الاجمالية، ويتم قبول المشروع اذا كانت المدة التي يسترد المشروع رأس ماله باقل من حد معين مستهدف.

فترة الاسترداد = الكلفة الكلية للمشروع / صافي الربح السنوي

الكلفة الكلية للمشروع = الكلفة الثابتة + الكلفة التشغيلية

الكلفة الكلية للمشروع = 188233000 + 127105000 =

315338000 =

معيار فترة الاسترداد = 91727000 / 315338000 =

3.438 =

3. معيار صافي القيمة الحالية

يعد هذا المعيار من الطرق المهمة والجادة في تقييم المشاريع الاستثمارية، اذ انها تأخذ بمبدأ القيمة الزمنية للنقود. وفق هذا المعيار تكون الطريقة هنا قائمة على اساس ان القيمة الحالية لمبلغ من المال يمكن الحصول عليه بصورة اكبر من قيمته الحقيقية في الوقت الحاضر عن الحصول عليه نفسه بعد فترة من الزمن وهذا يعود لاختلاف القوة الشرائية بين المديتين، فقيمة النقود تنخفض مع مرور الزمن لارتفاع الاسعار، فمعيار صافي القيمة الحالية يتصف بأنه يأخذ في الاعتبار معامل التفضيل الزمني سواء بالنسبة للتكاليف أو العوائد. في هذا المعيار سوف يتم استخدام معامل خصم 10% للمشروع الاستثماري .

معيار القيمة الحالية عند معامل خصم 10% حيث ان عمر المشروع 20 سنة

القيمة الحالية = صافي الربح المتحقق السنوي * معامل الخصم 10%

القيمة الحالية = 91727000 * 8,514 = 780963678

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية عند معامل خصم 10% - التكاليف الكلية

315338000 - 780963678 =

465625678 =

4. معيار معدل العائد المحاسبي

وهو تعبير عن متوسط الارباح المتمثلة بنسبة معينة من متوسط المبالغ المستثمرة، ويتم احتسابه بالاستناد الى التنبؤ لما سيتحقق نتيجة حسابات الارباح والخسائر بالقيود المحاسبية للمشروع الاستثماري

معدل العائد المحاسبي = صافي الربح السنوي - الاندثارات / الكلفة الكلية للمشروع × 100

معدل العائد المحاسبي = (91727000 - 9462500) / (315338000 * 100 =

26,1 % =

5. معيار معدل العائد الداخلي للاستثمار / معامل الخصم

هذا المعيار هو سعر الخصم الذي يعمل على جعل القيمة الحالية للعوائد مساوية للقيمة الحالية لتكاليف المشروع المتوقعة خلال عمره الانتاجي المتوقع. فالمشروع يُقبل في حال اذا كان معدل العائد الداخلي اعلى من سعر الفائدة والقيمة الحالية في المشروع غير سالبة، اما في حال اذا كان المعدل الداخلي للعائد أقل او يساوي سعر الفائدة فيرفض المشروع .



معيار المعدل الداخلي للاستثمار في معامل الخصم 10% = الايراد السنوي * معامل الخصم 10%
معيار المعدل الداخلي للاستثمار في معامل الخصم 10% = 91727000 * 8,514 = 780963678

صافي القيمة الحالية عند خصم 10% = القيمة الحالية - الكلفة الكلية
465625678 = 315338000 - 780963678 =

معيار المعدل الداخلي عند خصم 12% = الايراد السنوي * معامل الخصم 12%
685108963 = 91727000 * 7,469 =

صافي القيمة الحالية عند خصم 12% = القيمة الحالية - الكلفة الكلية
369770963 = 315338000 - 685108963

معدل العائد الداخلي = معدل الخصم السابق + (صافي القيمة الحالية للمعامل السابق / صافي القيمة الحالية للمعامل السابق - صافي القيمة الحالية للمعامل السابق) * معامل الخصم اللاحق - معامل الخصم السابق

10% = (369770963 - 465625678 / 465625678) * (12% - 10%) * 100%
19.7% = 100 * 0.197 = 100 * (0.02 * 4,857 + 0.1) =

جدول (6) نتائج المعايير المستخدمة في المشروع الاستثماري

المعيار	قاعدة حكم القرار	النتيجة الفعلية للمشروع	القرار
معيار فترة الاسترداد	كلما كانت مدة الاسترداد أقل كلما كان أفضل	ثلاث سنوات واربعه اشهر	مقبول
معيار العائد المحاسبي	اذا كان اكبر من معدل الحصول على الاموال في المصارف فان المشروع رابح اذا كان اقل من معدل الحصول على الاموال في المصارف فان المشروع خاسر	26,1% اكبر من سعر الفائدة (8-10)%	مقبول
صافي القيمة الحالية	يجب ان تكون القيمة موجبة واكبر من واحد	عند سعر فائدة 10% ظهرت 465625678	
معيار العائد الداخلي	اذا كان اكبر من معدل الحصول على الاموال في المصارف فان المشروع رابح اذا كان اقل من معدل الحصول على الاموال في المصارف فان المشروع خاسر	19,7% اكبر من معدل الفائدة على الايداع بالمصارف والبالغ (8-10)%	مقبول

يلاحظ من خلال الجدول (6) ان جميع المعايير تشير الى جدوى المشروع من وجهة نظر الربحية التجارية، حيث ان فترة استرداد الكلفة للمشروع تعد جداً مناسبة، اذ بلغت ما يقارب (3.4) سنوات وهي مدة زمنية مقبولة من قبل صاحب القرار الاستثماري لأن المستثمر قادر على استرداد أمواله خلال الفترة المحددة .

اما معيار صافي القيمة الحالية للمشروع عند معامل خصم 10% فقد أظهرت النتائج ان قيمته كانت موجبة وهي مشجعة جداً، اما العائد المحاسبي فقد رأينا ان قيمته تساوي (26,1%) بمعنى ان المستثمر يستطيع تحقيق هذه النسبة خلال السنة، وهي نسبة مشجعة للمستثمر في هذا المجال. اما ما يتعلق



بمعيار معدل العائد الداخلي للمشروع والتي بلغت قيمته (19,7%) فقد اظهرت النتائج بأنها اكبر بكثير من سعر الفائدة، فإن المشروع يعد مربحاً ومجدياً من وجهة نظر الربحية التجارية .
الاستنتاجات

- 1- ان لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري دورا اساسيا في قبول المشروع او رفضه وكذلك تحديد الربحية وتجنب الخسارة، اذ ان الهدف من الدراسة اعطاء نتائج رقمية صحيحة.
- 2- توفير فرص العمل المباشرة للكوادر الصحية والطبية في التخصصات التي يحتاجها المركز اضافة الى فرص العمل الاخرى غير الطبية (الادارية والفنية) .
- 3- تعاني محافظة النجف الاشرف من قلة المراكز التخصصية للأسنان، الامر الذي يؤكد حاجة المحافظة، فضلا عن تأكيد ربحيته.
- 4- ان اغلب معايير الجدوى المطبقة تؤكد ان المشروع يحقق ربحية جيدة للمستثمر فهو يحقق قيمة مالية صافية موجبة وتغطي تدفقات التكلفة الاستثمارية لذلك يعد فرصة استثمارية مربحة .
التوصيات:

- 1- اهمية القيام بدراسة الجدوى لكل المشروعات الاستثمارية مهما كان نوعها وحجمها، لتجنب مخاطر اتخاذ قرار استثماري خاطئ .
- 2- تشجيع بحوث النظم الصحية و البحوث ذات الصلة بتطوير خدمات الرعاية الصحية والطبية في العراق عموما وفي النجف الاشرف خصوصا.
- 3- التأكيد على قيام مشروع استثماري خاص بطب الاسنان في العراق عموما وفي محافظة النجف الاشرف خصوصا بتقديم خدمات صحية وطبية تضاهي الخدمات المقدمة في دول الجوار، ودول اخرى من شأنه ان يكون حافزا لقيام مشاريع استثمارية في تخصصات اخرى .
- 4- الاهتمام بالقطاع الخاص وتقديم الدعم اللازم من قبل الدولة للاستثمار وخصوصا في مجال طب الاسنان من شأنه ان يؤثر ايجابا على التنمية والاستقرار الاقتصادي وخلق مجتمع صحي معافي وبالتالي يشجع على خلق مشاريع استثمارية مختلطة بينهما تحقق من خلالها الدولة الارباح .
الهوامش والمصادر

- (1) نبيل عبد السلام شاكر، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الجديدة ، الطبعة الثانية ، عين شمس ، مصر 1996، ص 23.
- (2) خليل محمد خليل عطيه، دراسة الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة 2008، ص 5.
- (3) Rodney overton , mertin books, success in business, first published, July,Australia,2007.p6.
- (4) خليل محمد خليل عطيه، مصدر سابق ، ص 5 .
- (5) مركز الخليج للدراسات، مؤسسة تريم وعبدالله عمران للأعمال الثقافية والانسانية.
- (6) احمد عبد الرحيم زردق و محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسة الجدوى الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2011، ص ص 35-37.
- (7) عبد الحميد الشواربي و محمد عبد الحميد الشواربي ، ادارة المخاطر الائتمانية من وجهتي نظر المصرفي والقانونية ، منشأة المعارف الاسكندرية ، 2002، ص ص 109 - 110.
- (8) ضياء حليم المورودي، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، ط1، دون تاريخ، ص ص 14-17.



- (9) شقيري نوري موسى و اسامة عزمي سلام، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، ط1، عمان 2009 ، ص 37 .
- (10) أحمد عبد الرحيم زردق و محمد سعيد بسيوني ، مصدر سابق، ص 86 .
- (11) أوسير منور و بن حاج جيلالي مغراوة فتحية ، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا في جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر ، العدد 7 لسنة 2009 ، ص338.
- (12) شقيري نوري موسى و اسامة عزمي سلام، مصدر سابق، ص 40 .
- (13) خليل محمد خليل عطية ، مصدر سابق ، ص 16 .
- (14) صلاح الدين حميد ، دراسة الجدوى كيف تعدها بنفسك ، ط 1، دار الفكر العربي للطبع و النشر، القاهرة، 2000، ص 8 .
- (15) جعفر عباس حاجي و مهدي حمزة سلمان و عبد الله عيسى سلمان ، دراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية للمشروعات الاستثمارية ، ط 1 ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت، 2008، ص 189.
- (16) احمد محمد غنيم ، دراسات جدوى المشروع، ط1، جمهورية مصر العربية، 2010، ص265.
- (17) قاسم ناجي حمدي، اسس اعداد دراسة الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص64.
- (18) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017، ص164.
- (19) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية 2018-2019، ص53.
- (20) عبد الحسين هادي الخفاف، واقع منظمات الخدمة الصحية في النجف الاشرف ، بحث دبلوم عالي غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة، 2016، ص58.